

أثر الضرائب على الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية:
دراسة تحليلية قياسية

The impact of taxes on investment and economic growth in the
Arab countries: Analytical and Econometric Study

فصل شياد*1

جامعة سطيف (الجزائر)، faychi04@yahoo.fr

تاريخ القبول : 07 / 08 / 2022

تاريخ الاستلام: 29 / 05 / 2022

ملخص:

تبحث الدراسة الحالية في تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي في الدول العربية من عام 2010 إلى 2018. وأجرت الدراسة العديد من الاختبارات الأولية بما في ذلك الإحصاءات الوصفية، واختبارات الاستقرار من الجيل الأول والثاني والتكامل المشترك. تم استخدام اختبار وسط المجموعة والمجموعة المدمجة وتحديد أي النماذج أفضل باستخدام اختبار Hausman. أشارت النتائج إلى أن الضرائب مرتبطة بشكل سلبي بالنمو الاقتصادي في عينة الدراسة. لذلك، فإن مستويات الضرائب الضعيفة مواتية أكثر للنمو الاقتصادي كما يدعمها التأثير الاقتصادي لنظرية ابن خلدون على الضرائب، والتي تقر التأثير الإيجابي لانخفاض معدل الضريبة على العمل والناتج والأداء الاقتصادي. وباستخدام تقدير طريقة العزوم المعممة تم التوصل إلى وجود أثر عكسي للضرائب غير المباشرة على إجمالي تكوين رأس المال.

الكلمات المفتاحية : الضرائب؛ النمو الاقتصادي؛ الاستثمار؛ الدول العربية.

تصنيف Jel : O16,F43

Abstract:

The current study examines the impact of taxes on economic growth in Arab countries from 2010 to 2018. The study conducted several preliminary tests including descriptive statistics, first- and second-generation stationarity tests and co-integration. The pooled mean group and mean group model test were used based on Panel ARDL model. The results indicated that taxes are negatively related to economic growth in the study sample. Therefore, weak tax levels are more favorable for economic growth as supported by the economic impact of Ibn Khaldun's theory of taxation, which recognizes the positive impact of a low tax rate on labor, output and economic performance. Using the estimation of the generalized moments method, it was found that there is an adverse effect of indirect taxes on the total capital formation.

Keywords: taxes, economic growth, investment, Arab countries.

Jel classification code : F43, O16.

1. مقدمة

1.1. مشكلة الدراسة:

منذ الأزمة المالية العالمية في 2007-2008، عادت الأسئلة المتعلقة بالمالية العامة إلى مقدمة المناقشات الاقتصادية. وهذا هو الحال بشكل خاص في الدول التي تأثرت بشدة بالأزمة والتي تحاول إعادة ماليتها العامة إلى مسار مستدام في بيئة من الدين العام المرتفع والنمو الاقتصادي البطيء. في سياق مثل هذه المناقشات، كان كل من مستوى الضرائب وهيكلها وأثارها الاقتصادية موضوع تدقيق وبحث. تواجه الدول العربية حاليًا طلبًا متزايدًا على الحماية الاجتماعية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وهو ما يتطلب تغييرات كبيرة في السياسة الاجتماعية، ربما تتطوي على إعادة تخصيص النفقات العامة وزيادة في الإنفاق الاجتماعي. ولتمويل هذا الإنفاق الاجتماعي، يتعين على الحكومات بناء حيز مالي. بينما هناك طرق مختلفة للقيام بذلك، تركز هذه الورقة على النظر في جانب الضرائب كمصدر للإيرادات.

تمثل الضرائب في دول العالم أداة استراتيجية من الدرجة الأولى، فهي تساهم في تمويل البنية التحتية والتعليم والصحة، والتي تعتبر ضرورية للنمو. ولكن أبعد من ذلك، فإن الضرائب تؤثر على المدخرات الفردية وقرارات العمل والتعليم؛ الإنتاج وخلق فرص العمل والاستثمار والابتكار في مجال الأعمال؛ وكذلك اختيار أدوات التوفير والأصول من قبل المستثمرين. لا تتأثر جميع هذه القرارات بمستوى الضرائب فقط، ولكن أيضًا بالطريقة التي يتم بها تصميم الأدوات المالية المختلفة ودمجها لتوليد الإيرادات الحكومية (Gbat0,2017, p173).

هناك جدل كبير حول العلاقة بين الضرائب والأداء الاقتصادي، وضع Hedy وآخرون (2009) ترتيبًا للضرائب يفيد بأن تغيير الميزج الضريبي في اتجاه المزيد من ضرائب الاستهلاك (وبعيدًا عن ضريبة دخل الشركات) سيحسن من الأداء الاقتصادي. بينما يطالب آخرون بالاتجاه إلى الضرائب المباشرة لأنها أكثر عدالة. ولعل الأزمة المالية أفرزت نقاشًا آخر يتمثل في ضرائب رأس المال، هل يتم فرضها على نطاق واسع، أم يتم التخفيف منها. ولا توجد إجابة واحدة على كل ما يطرح من نقاشات، فبيئة الدول المتقدمة تختلف عن بيئة الدول النامية، والدول غنية الموارد تختلف عن الدول فقيرة الموارد. وعليه لا تزال هناك حاجة ملحة بالنسبة للمنطقة العربية للإجابة على مختلف تلك التساؤلات، وقد اخترت منها تساؤلين هما: هل مستوى العبء الضريبي الحالي يعيق النمو الاقتصادي؟ وما هي آثار الضرائب غير المباشرة على الاستثمار في الدول العربية؟

2.1. أهداف الدراسة:

- محاولة فهم بيئة الضرائب وخصائصها وواقعها في الدول العربية.
- تقييم أثر الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في الدول العربية.
- تقييم أثر الضرائب غير المباشرة على الاستثمار في الدول العربية.

3.1. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الدور الذي تؤديه الضرائب في تعزيز الإيرادات الحكومية خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط، ومن المعروف أن الضرائب تؤثر على قرارات الأعوان الاقتصاديين فيما يتعلق بتخصيص الموارد مثل العمل والادخار والاستثمار. لذلك، تعتبر الضرائب واحدة من أقوى السياسات أو العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والنمو. وقد كانت العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو والاستثمار على المدى الطويل واحدة من أهم مواضيع البحث في الاقتصاد.

4.1. فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: هيكل الضرائب في الدول العربية متباين، وتطغى عليه أنواع محددة من الضرائب.

- **الفرضية الثانية:** يؤدي تزايد العبء الضريبي إلى تخفيض النمو الاقتصادي للدول العربية.
 - **الفرضية الثالثة:** تؤثر الضرائب غير المباشرة بصورة عكسية على الاستثمار في الدول العربية.
- 5.1. منهجية الدراسة:
- يعتمد البحث طريقة المزج بين المنهجين الوصفي التحليلي، باستعمال البحوث العلمية والتقارير الصادرة عن الهيئات الإقليمية والدولية. والمنهج الكمي باستعمال أدوات قياسية في التقدير وقياس العلاقات بين المتغيرات، ممثلة في منهجية Panel-ARDL، ومنهجية البائل الديناميكي وفق تقدير طريقة العزوم المعممة GMM.
- 6.1. عينة الدراسة:
- تم أخذ عينة من الدول العربية التي توفرت بياناتها خلال أكبر فترة زمنية ممكنة، ونشير هنا إلى النقص الشديد في بيانات أغلب الدول العربية، سواء على مستوى الهيئات الدولية، وحتى على المستويات الإقليمية والعربية. لذلك استقرت العينة على 13 دولة عربية في الفترة من 2010-2018 بالنسبة لنموذج العبء الضريبي. أما نموذج الضرائب غير المباشرة والاستثمار فتم تحصيل البيانات خلال الفترة 1998-2018.

- 7.1. الدراسات السابقة:
- دراسة (Arnold, 2008) بحثت الدراسة في أثر الهياكل الضريبية على النمو الاقتصادي المتراكم؟ واختارت مجموعة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD. وبحثت في العلاقة بين الهياكل الضريبية والنمو الاقتصادي من خلال إدخال مؤشرات الهيكل الضريبي في مجموعة من 21 دولة، حيث تم حساب كل من تراكم رأس المال المادي والبشري. أشارت النتائج إلى أن ضرائب الدخل ترتبط بشكل عام بنمو اقتصادي أقل من الضرائب على الاستهلاك والممتلكات. بتعبير أدق، سمحت النتائج بإنشاء تصنيف للأدوات الضريبية فيما يتعلق بعلاقتها بالنمو الاقتصادي. حيث أن ضرائب الملكية، وخاصة الضرائب المتكررة على الممتلكات غير المنقولة، هي الأكثر ملائمة للنمو، تليها ضرائب الاستهلاك، ثم ضرائب الدخل الشخصي. وضرائب دخل الشركات لها التأثير الأكثر سلبية على الناتج المحلي الإجمالي. هناك أيضاً دليل على وجود علاقة سلبية بين تصاعدية ضرائب الدخل الشخصي والنمو الاقتصادي.
- دراسة (Macek, 2014) هدفت إلى تقييم تأثير أنواع الضرائب الفردية على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 2000 - 2011. تم دمج تأثير الضرائب في نماذج النمو من خلال تأثيرها على الفرد متغيرات النمو، وهي تراكم رأس المال والاستثمار ورأس المال البشري والتكنولوجيا. توصلت الباحثة إلى أن الضرائب على الشركات متبوعة بـ ضرائب الدخل الشخصية ومساهمة الضمان الاجتماعي هي الأكثر ضرراً للنمو الاقتصادي. في الوقت نفسه، في حالة ضريبة القيمة المضافة، لم يتم تأكيد التأثير السلبي على النمو الاقتصادي. عند استخدام مؤشر الضريبة العالمية، تم تأكيد وجود علاقة سلبية بين هذين المتغيرين. ولم يكن لتأثير الضرائب العقارية دلالة إحصائية. أوصت الدراسة ضرورة تخفيض الضرائب على الشركات وضرائب الدخل الشخصي، وتعويض خسارة عائدات ضريبة الدخل عن طريق نمو الإيرادات الضريبية غير المباشرة.
- دراسة (Szarowska, 2011) حول تأثير التغيرات في هيكل الضرائب على النمو الاقتصادي، وقد استخدم الباحث بيانات سنوية لأربعة وعشرين دولة أوروبية خلال الفترة 1995 - 2008. أظهرت الدراسة أن الضرائب غير المباشرة تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الروماني. وقد ثبت أن التغيير الإيجابي في هيكل الضرائب غير المباشرة سيكون له تأثير إيجابي قوي على النمو الاقتصادي على المدى المتوسط. من ناحية أخرى، سيتأثر النمو الاقتصادي سلباً في الفترة الزمنية التالية بعد إجراء تغيير إيجابي في هيكل الضرائب المباشرة، ثم العودة إلى التأثير الإيجابي على المدى المتوسط والحفاظ على هذا التأثير في الفترات الزمنية المستقبلية.
- دراسة: حمزة العرابي وآخرون (2016)، هدفت هذه الدراسة إلى بحث أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج الانحدار الذاتي VAR، وتشخيص معدلات النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة 1990-2013. وخلصت إلى أن للضرائب غير المباشرة أثراً سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن ارتفاع حجم الضرائب غير المباشرة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي بـ 10.32 حسب النموذج القياسي. وبناء على هذه النتيجة، فإنه ينبغي إعادة النظر في أسلوب فرض الضرائب غير المباشرة في الاقتصاد.

دراسة (Hakim et al., 2016) يدرس الباحثون تأثير ضرائب السلع والخدمات، وخاصة ضريبة القيمة المضافة، على النمو الاقتصادي في البلدان النامية والمتقدمة باستخدام مُقدّر Arellano-Bond GMM. وقد توصلت الدراسة إلى أن الضرائب غير المباشرة ترتبط سلباً بالنمو الاقتصادي في البلدان النامية، في حين أنها ترتبط بشكل كبير وإيجابي بالنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة. ولذلك، استنتجوا أن تنفيذ المعدل الثابت الحالي لضريبة السلع والخدمات أقل كفاءة في تحصيل الإيرادات الأعلى وتحفيز النمو في البلدان النامية. وبالتالي، ينبغي مراجعة تنفيذ ضريبة السلع والخدمات الحالية لتوليد إيرادات أعلى ونمو اقتصادي دون إثقال الاستهلاك والدخل الحقيقي للفرد في البلدان النامية.

دراسة (Sachsida, 2016) استخدمت هذه الدراسة البيانات الفصلية البرازيلية، من الفترة يناير 2002 إلى يونيو 2015، لتقدير تأثير الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت نتائج النموذج القياسي المستخدم تأثيراً سلبياً ومهماً من الناحية الإحصائية للعبء الضريبي الإجمالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. في المتوسط، تؤدي زيادة العبء الضريبي الإجمالي بنسبة 1% إلى خفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3%. علاوة على ذلك، أشارت نتائج الدراسة إلى أن السياسة المالية المحايدة للإيرادات التي تغير الهيكل الضريبي تجاه ضرائب الاستهلاك وضرائب الدخل الشخصي ستحسن النمو الاقتصادي.

دراسة (Gbato, 2017) في هذه الدراسة، تم اختبار تأثير الضرائب بشكل تجريبي على النمو طويل المدى لعينة من 32 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. تشير النتائج إلى تأثير صفري للضرائب على النمو على المدى الطويل. علاوة على ذلك، تشير النتائج إلى تأثير سلبي كبير للضرائب غير المباشرة والضرائب على الأفراد على المدى القصير. وبالتالي، فإن استخدام الضرائب كأداة للتدخل غير مناسب في دول إفريقيا جنوب الصحراء. وبالتالي يمكن لدول المنطقة زيادة نموها، إذا كان تصميم السياسة المالية يعتمد فقط على منطق الحياض المالي.

دراسة (عباس، 2018)، تناولت الدراسة دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق، وتوصل الباحث إلى وجود تشنّت كبير في قيم الإيرادات الضريبية مقارنة بالتغيرات الأخرى، وهذا راجع إلى الاهتمام الحكومي بمدخلات الضرائب بعد انهيار أسعار النفط عالمياً، وأن ارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات العامة بـ 0.55. وأوصت الدراسة بتدعيم خزينة الدولة بإيرادات ضريبية أكثر.

دراسة (Mdanat et al., 2018) أظهرت الدراسة أن الاستهلاك والتعريفات الجمركية لها تأثيرات إيجابية على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أثرت ضريبة الدخل وضريبة الشركات والضرائب الشخصية سلباً على هذا النمو. على الرغم من التخفيضات الأخيرة في معدلات الضرائب والتأثيرات السلبية على النمو وانخفاض المشاريع الاستثمارية، إلى جانب محركات النمو الأخرى، ظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إيجابياً، مما يشير إلى أن الاستثمار والإنتاجية أمران حيويان للنمو الاقتصادي. وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بوجود استخدام عائدات الضرائب لتمويل المشاريع الإنتاجية، التي لها دور مباشر في تحفيز النمو الاقتصادي، في حين أن الإنفاق غير المنتج قد يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

دراسة (Shahzad et al., 2018) بحثت الدراسة في العلاقة التجريبية بين الضرائب غير المباشرة والنمو الاقتصادي في باكستان. تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية (1974 إلى 2010). خلصت الدراسة إلى أن الضرائب غير المباشرة لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في حين

أن معاملاتها على المدى القصير كانت غير ذات أهمية. وبسبب زيادة الضرائب غير المباشرة بنسبة واحد في المائة، سينخفض النمو الاقتصادي بنسبة 1.68%. يظهر معامل ECM للضرائب غير المباشرة سرعة التعديل بنسبة 45% سنوياً.

دراسة (Yanikkaya et al., 2018) تم في هذه الدراسة فحص العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي تجريبياً، وتحليل آثار كل من معدل الضريبة الإجمالية والتغيرات في الهيكل الضريبي على النمو باستخدام البيانات لأكثر من 100 دولة ذات دخل مرتفع ومتوسط ومنخفض، ومن خلال استخدام طرق تقدير بيانات البائل وفق تقدير طريقة العزوم المعممة. حيث تم تصنيف الدول حسب دخلها ومستويات فعاليتها الحكومية. نتائج الدراسة لا تدعم فكرة أن المعدل الضريبي الإجمالي أو التغيرات في الهيكل الضريبي لها تأثير كبير على معدل النمو. وأن التحول من ضرائب الاستهلاك والملكية إلى ضرائب الدخل له تأثير إيجابي على معدل النمو في البلدان منخفضة الدخل. وبالتالي المتغيرات الضريبية ليست محدداً مهمة للنمو، حيث تشير نتائج SGMM، التي يعتقد الباحث أنها تقديرات أكثر قوة واتساقاً، إلى أن الضرائب ليس لها تأثيرات نمو كبيرة.

التعليق على الدراسات السابقة:

في حدود علم الباحث، لا توجد دراسة تناولت موضوع أثر الضرائب على الاقتصاد العربي، وإنما دراسات على دول محددة، كالجزائر، العراق، الأردن، فلسطين. وعليه ستكون هذه الدراسة من الدراسات التي تغطي فجوة بحثية في جانبها التطبيقي - لوجود بحوث تناولت البيئة الأوربية والأسبوية وغيرها - وتبقى الجوانب النظرية للموضوع مشابهة إلى حد كبير مع الدراسات السابقة، والاختلاف في عينة الدراسة وأسلوبها القياسي بالنسبة لحالة الدول العربية.

2. الإطار النظري للدراسة

سوف أختصر الإطار النظري للدراسة لاشتراطات البحث ولدواعي التوسع في النقاط المهمة.

1.1 مفهوم الضريبة:

عُرفت الضريبة منذ أقدم العصور والأزمنة، إلا أنها تطورت مع مرور الزمن حتى وصلت إلى ما هي عليه في الوقت الحاضر. فقد عُرِفَت الضريبة على أنها "ما يمكن دفعه لدعم الإيرادات الحكومية، وهي بذلك تختلف عن الغرامة التي تفرض من قبل الحكومات لأن الضريبة لا تعني ردعاً أو معاقبة سلوك غير مقبول" (Sally, 2005, p4).

هناك عدة أنواع مختلفة من الضرائب:

الضرائب الشخصية: تدفع على الدخل المكتسب أو الفائدة المكتسبة؛

الضرائب العقارية: تدفع على الممتلكات المملوكة - سنوياً أو على الشراء / البيع.

ضرائب الخدمة (ضريبة القيمة المضافة): المدفوعة على السلع والخدمات مثل السلع الاستهلاكية المعمرة؛

ضرائب تجارية: تدفع الشركات ضرائب على الأرباح؛

ضرائب الاستيراد / التصدير: تدفع على السلع المستوردة و / أو المصدرة.

2.2 أهمية الضرائب:

تعتبر الضرائب جزءاً أساسياً من الحكومة الجيدة. يقول الأستاذ لوفنبرجير "Laufenberger" أن: "علم الضرائب يعتبر مرآة تنعكس عليه البيئة الاقتصادية للدولة، فكلما كان الاقتصاد ضعيفاً وبسيطاً كان النظام الجبائي بدائياً والعكس صحيح". (جعوان، 2002، ص60). وللضرائب أهداف رئيسية تتمثل في:

- زيادة الإيرادات للإنفاق العام، والتي يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان: الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، وتوفير خدمات عامة.
- إعادة توزيع الدخل بين الفئات ذات الدخل المرتفع والمنخفض.
- تغيير سلوك الأفراد والشركات - من خلال الضرائب التي تشكل أو تمنع السلوكيات، على سبيل المثال ضرائب على الكحول والتبغ، ضرائب على التلوث البيئي.

3.2. خصائص الضرائب:

نستعرض بعض خصائص الضرائب في النقاط التالية: (OECD, 2014)

- الحياد: يجب أن تسعى الضرائب إلى أن تكون محايدة وعادلة بين أشكال الأنشطة التجارية. ستساهم الضريبة المحايدة في الكفاءة من خلال ضمان تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.
- الكفاءة: يجب التقليل من تكاليف الامتثال لتكاليف الأعمال والإدارة للحكومات قدر الإمكان.
- اليقين والبساطة: يجب أن تكون القواعد الضريبية واضحة وبسيطة. يسهل نظام الضرائب البسيط على الأفراد والشركات فهم التزاماتهم واستحقاقاتهم.
- الفعالية والإنصاف: يجب أن تنتج الضرائب المبلغ المناسب للضريبة في الوقت المناسب، مع تجنب الازدواج الضريبي. كما يجب الحد من إمكانية التهرب الضريبي.
- المرونة: يجب أن تكون أنظمة الضرائب مرنة وديناميكية بما يكفي لضمان مواكبة التطورات التكنولوجية والتجارية. وهذا يعني أن السمات الهيكلية للنظام يجب أن تكون دائمة في سياق سياسة متغيرة، ولكنها مرنة وديناميكية بما يكفي للسماح للحكومات بالاستجابة على النحو المطلوب لمواكبة التطورات.

3. الآثار الاقتصادية للضرائب:

إن الهدف الأهم للضرائب هو زيادة الإيرادات المطلوبة لتغطية النفقات. وبصرف النظر عن زيادة الإيرادات، تعتبر الضرائب أدوات للرقابة والتنظيم بهدف التأثير على نمط الاستهلاك والإنتاج والتوزيع. وبالتالي فإن تأثير الضرائب على الاقتصاد يكون وفق طرق مختلفة، على الرغم من أن آثار الضرائب قد لا تكون بالضرورة جيدة. هناك نفس التأثيرات السيئة للضرائب أيضاً. يمكن دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب تحت العناوين التالية:

1.3. علاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي:

لا شك أن الضرائب تؤثر على النمو الاقتصادي. ويجادل البعض بأن الضرائب تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي لأنها تثبط الاستثمارات، بينما يرى البعض الآخر أن الضرائب مهمة وضرورية لتحفيز البيئة الاقتصادية والمؤسسية في الدولة، إن إيرادات الضرائب تمول البنية التحتية، والتعليم، والخدمات العامة، ويعتمد رواد الأعمال والمبتكرون بشكل كبير على هذه الخدمات، كما ويمكن لزيادة الضرائب أن تعزز النمو إن كانت موجهة لدعم توفير السلع العامة بشكل رئيسي، لأن ذلك يرفع العوائد المتوقعة لجهود تنظيم المشاريع. (Aghion et al., 2016). ترى النظرية الاقتصادية أن العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي يمكن أن تكون طردية أو عكسية، وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار والعمالة والصادرات، وقد تأكد ذلك من خلال دراسات سبق ذكرها، ويخضع التأثير تبعاً للطريقة التي تنفق بها هذه الإيرادات.

2.3. الضرائب ورأس المال البشري:

لا يوجد اتفاق على تقييم العلاقة بين الضرائب ورأس المال البشري، حيث يعتمد ذلك على طبيعة النظام الضريبي. ولا يوجد اتفاق على التشوهات التي تحدثها الضرائب على العمل (رأس المال البشري) مقارنة بتلك المفروضة على رأس المال المادي، وتأثير كل منهما على النمو الاقتصادي. (ضيف، 2015، ص155).

تمارس كل من ضريبة رأس المال والعمل أثراً سلبياً (في المتوسط) على رأس المال المادي ورأس المال البشري في اقتصاد قائم في الأصل على عدم وجود ضرائب، وهو الأمر الذي يترتب عنه معدل نمو أقل في ظل هذين النوعين من الضرائب مقارنة بمعدل النمو السائد في حالة عدم وجود ضرائب.

تؤثر الضريبة على رأس المال البشري من خلال تأثيرها على حافز العمل، فمن المعلوم أن فرض ضريبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ينعكس على ثمن التكلفة، وبالتالي على ثمن البيع. كذلك فإن فرض الضرائب يؤثر على سلوكيات الأفراد.

3.3. أثر الضرائب في الإنتاج

سننظر إلى الآثار الانكماشية أولاً، ثم نستعرض الآثار التوسعية. أولاً، تؤثر الضرائب على الإنتاج فتقلل الاستهلاك، وبالتالي تتراكم، مما يجعل المنتجين يقللون من إنتاجها. ويؤدي ذلك إلى انتقال عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة التي يقل فيها العبء الضريبي (ناشد، 2008، ص 211). وفرض الضرائب يزيد من تكاليف الإنتاج، وتقل أرباح المنتجين، ويقل حافزهم نحو العمل والإنتاجية. ومن جهة الآثار التوسعية، نقول أن الضرائب يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الإنتاج ومضاعفة الجهود للتعويض عن النقص الناتج عن فرض الضرائب. كما تؤدي الإعفاءات الضريبية إلى توجيه رؤوس الأموال نحو قطاعات إنتاجية محددة، ترى الحكومة أنها ضرورية وفقاً لاستراتيجياتها. كما أنها تساعد على حماية الإنتاج المحلي، سواء بالإعفاء الضريبي، أو من خلال فرض ضرائب أعلى على السلع المستوردة من الخارج.

4.3. أثر الضرائب على الاستثمار:

تؤثر الضرائب على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على الكفاية الحدية لرأس المال، أي من خلال تأثيرها على معدل الأرباح، فكلما زادت فرص الربح يزيد الميل للاستثمار، وينخفض مع انخفاضها. عندما تفرض الضريبة على قطاع معين بمعدل منخفض، فإن المستثمرين يوجهون استثماراتهم إليه للحصول على أرباح أكبر، والعكس صحيح. وتمثل الضريبة وسيلة فعالة لمنع توظيف الأموال في القطاعات الخاضعة لمعدل ضريبي مرتفع، وتستخدمها الحكومات لتوجيه الاستثمار نحو مجال دون آخر وفق خطط الدول الاقتصادية.

تستخدم الدول الحوافز لجذب الاستثمار، وتشير الأدلة إلى أن المستثمرين يتأثرون أكثر بالأساسيات الاقتصادية مثل حجم السوق والبنية التحتية والمهارات، وبشكل هامشي فقط من خلال الحوافز الضريبية (استقصاءات المستثمرين من مؤسسة التمويل الدولية). (PEAKS, 2013, p9)

5.3. آثار الضرائب على توزيع الدخل: للضريبة دور مهم في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية لأنها تقلل التفاوت بين دخول الأفراد. مفهوم التوزيع العادل للثروة يتمثل في توفير الضروريات اللازمة للحياة لكل فرد. فالضرائب يمكن أن تزيل التفاوت باعتبارها من أهم وسائل السياسة المالية لتحقيق العدالة (سعدون، 2017، ص 392).

عند فرض ضرائب غير مباشرة، قد يترتب على ذلك أن يعاد توزيع الدخل بصورة غير عادلة، لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة. بينما تؤثر الضرائب المباشرة على الطبقات الغنية ومستوى إدخارهم. (حنان عبد الخضر، 2011، ص 273).

وتؤثر الضرائب في مستوى التشغيل والإنتاج، ومن ثم في عوائد عناصر الإنتاج، وهذا ما يعرف بأثر الإنتاج الكنزي، الذي يمثل الأثر غير المباشر للضرائب في توزيع الدخل القومي. (جواد، 2007، ص 7). وهو ما يوضح أن للضرائب آثاراً إيجابية وفي نفس الوقت سلبية على توزيع الدخل والثروة. يعتمد ذلك على ما إذا كانت الضرائب تقلل أو تزيد عدم المساواة في الدخل على طبيعة الضرائب. علاوة على ذلك، تميل الضرائب المفروضة بشدة على الكماليات والسلع غير الأساسية إلى التأثير بشكل إيجابي على توزيع الدخل، لكن الضرائب المفروضة على المواد الضرورية قد يكون لها أثر رجعي على توزيع الدخل.

6.3. أثر الضرائب على الاستهلاك والإدخار:

لنعتبر المعادلة التالية: $Y = C + S$ حيث: Y : الدخل، C : الاستهلاك، S : الإدخار

عند قسمة طرفي المعادلة على الدخل، نحصل على: $1 = \left(\frac{C}{Y}\right) + \left(\frac{S}{Y}\right)$. ولكن s/y هي ميل الإدخار، و c/y هي ميل الاستهلاك. فيصبح لدينا: ميل الإدخار + ميل الاستهلاك = واحد.

وبناء على المعادلات السابقة، يتضح أن الاستهلاك يتوقف على حجم الدخل الذي يتحصل عليه الشخص، وميوله الاستهلاكية وما هي أنواع السلع والخدمات التي يستهلكها. ونفس الشيء بالنسبة للإدخار، فهو يتأثر بحجم الدخل وميل الاستهلاك.

وفي الوقت نفسه تؤثر الضرائب على حجم الدخل أيضاً، حيث يتم فرض الضريبة على دخل الأشخاص من خلال السلع والخدمات التي يستهلكونها ومن ثم ينخفض حجم الدخل والذي قد يضطر بعض الأشخاص إلى تقليل الإنفاق على أنواع معينة من السلع والخدمات هروبا من الضريبة، ويظهر ذلك في السلع الكمالية حيث يقل الطلب عليها.(المرزوك،2012).

تصيب الضرائب المباشرة أصحاب الدخل المرتفعة أكثر من أصحاب الدخل المنخفضة، وعليه فلا يتأثر الاستهلاك للنوع الأول لأنهم يدفعون الضريبة من المدخرات وليس من الجزء المخصص للاستهلاك، بينما أصحاب الدخل المنخفضة فيتأثرون سلباً، إلا أنه في أغلب الدول يتحصلون على إعفاءات كبيرة من هذا النوع من الضرائب. أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة، فهي تصيب أصحاب الدخل المنخفض بالأساس ويكون تأثيرها على الاستهلاك كبيراً، لكون الميل الحدي للاستهلاك كبيراً، وأيضاً أصحاب الدخل المنخفض يمثلون في الغالب أكبر عدد من السكان، مما يجعل الاستهلاك يتأثر. مع الأخذ في الاعتبار حالة مرونة الطلب على السلع، فإذا كان الطلب مرناً فإن فرض ضريبة سوف يقلل من استهلاك الأفراد، وإذا كان غير مرناً فإن درجة تأثر الاستهلاك أقل.

إن فرض الضريبة على أصحاب الدخل المنخفض سيجعلهم يقللون من استهلاكهم للسلع ذات المرونة العالية كالسلع الكمالية. أما أصحاب الدخل المرتفع فإن الاقتطاع الضريبي لا يؤثر في نشاطهم الاستهلاكي لأنهم سيحافظون على مستوى معيشتهم فيزداد ميلهم نحو الاستهلاك وينقص ميلهم للادخار، حيث يؤدي ذلك بهم إلى إعادة توزيع دخولهم بين الاستهلاك والادخار (المهايني، 2003، ص263).

يختلف تأثير الضرائب على الادخار تبعاً لنوع الضريبة، فالضرائب المباشرة يكون أثرها في الادخار أكثر منه في الاستهلاك، لأن الطبقة الغنية هي التي تتحمل عبء هذه الضرائب، ولأن الادخار أكثر مرونة من الاستهلاك بالنسبة للتغيرات الحاصلة في الدخل. أما الضرائب غير المباشرة فأنها ستؤدي إلى رفع أسعار السلع، وبالتالي تخفيض الاستهلاك بنسبة أكبر من تخفيض الادخار.

7.3. التأثيرات على الإرادة للعمل والتوفير والاستثمار: تنشأ حالة نفسية لدافعي الضرائب لها تأثير مثبط على الرغبة في العمل، نتيجة الأعباء المالية للضرائب على أعمالهم. فهم يشعرون أن الأمر لا يستحق تحمل مسؤولية إضافية أو تخصيص المزيد من الساعات لأن الكثير من دخلهم الإضافي سوف يتم سحبه من قبل الحكومة في شكل ضرائب. ومع ذلك، إذا كان دافعو الضرائب يرغبون في الحفاظ على مستوى معيشتهم الحالي في خضم دفع ضرائب كبيرة، فقد يبذلون جهوداً إضافية للتعويض عن الدخل الضائع في الضرائب.

قد تشجع التخفيضات في معدلات الضرائب الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، ولكن إذا لم يتم تمويل التخفيضات الضريبية من خلال تخفيضات الإنفاق الفوري، فمن المحتمل أيضاً أن تؤدي إلى زيادة عجز الميزانية، الأمر الذي سيقول على المدى الطويل المدخرات الوطنية ويزيد أسعار الفائدة.

(Gale, 2014)

8.3. الآثار على تخصيص الموارد: من خلال تحويل الموارد إلى الاتجاهات المطلوبة، يمكن للضرائب أن تؤثر على حجم أو حجم الإنتاج بالإضافة إلى نمط الإنتاج في الاقتصاد. وقد ينتج، في التحليل النهائي، بعض الآثار المفيدة على الإنتاج. إن الضرائب المرتفعة على الأدوية والسلع الضارة ستقلل من استهلاكها. وهذا سيثبط إنتاج هذه السلع وسيتم تحويل الموارد الشحيحة من إنتاجها الحالي إلى المنتجات الأخرى المفيدة للنمو الاقتصادي. وبالمثل، يتم منح الامتيازات الضريبية على بعض المنتجات. وبالتالي، قد تعزز الضرائب التنمية المتوازنة الإقليمية بتخصيص الموارد في المناطق المتخلفة.

ومع ذلك، ليس بالضرورة أن يحصل مثل هذا التأثير. هناك بعض الضرائب التي قد تنتج بعض الآثار السلبية على الإنتاج. قد تحول الضرائب المفروضة على بعض المنتجات المفيدة الموارد من منطقة إلى أخرى. قد يؤدي هذا التحويل غير الصحي إلى تقليل استهلاك وإنتاج هذه المنتجات.

9.3. أثر الضرائب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

قد تكون الضرائب المباشرة علاجاً لزيادة الطلب على السلع، من خلال الضغط على الطلب بفرض ضرائب متصاعدة على الدخل ذات الوجهة الاستهلاكية وتخفيض الضرائب على أرباح المؤسسات. ويكون دور الضرائب في حالة التضخم، من خلال العمل على امتصاص الكتلة النقدية الزائدة، أي العمل على خفض الطلب الكلي ولا يتم ذلك إلا من خلال زيادة الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة. وفي حالة الانكماش، يتم تقليل الاقتطاع الضريبي رغبة في تشجيع الإنفاق مما يؤدي إلى الإنعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال. (بريك راوية، 2016، ص33).

يمكن لإجراءات توسيع القاعدة الضريبية أن تقضي على أثر تخفيضات معدلات الضريبة على عجز الموازنة، ولكنها في نفس الوقت تقلل أيضاً من التأثير على عرض العملة والادخار والاستثمار وبالتالي تقلل من التأثير المباشر على النمو والاستقرار الاقتصادي.

4. تحليل واقع الضرائب في الدول العربية:

1.4. حالة معدل الضريبة والمساهمات:

حالة الضرائب في العالم يوضحها تقرير "دفع الضرائب" Paying Taxes الذي ينشر سنوياً من قبل مجموعة البنك الدولي ومكتب الخبرة الأمريكي "برايس ووتر هاوس كوبرز"، المعروف اختصاراً بـ "PWC"، والذي يرصد من خلاله الأداء والتغيرات والإصلاحات المتعلقة بمختلف الأنظمة الضريبية المعتمدة في 190 دولة حول العالم. وفيما يلي وضعية الضرائب في الدول العربية

الجدول 1: حالة نسب الضريبة في الدول العربية 2020

الدول	الترتيب	إجمالي معدل الضريبة والمساهمات (TTCR)	ضرائب الأرباح الإجمالية	ضريبة العمل	ضرائب أخرى
الجزائر	158	66.1	8.1	31.3	26.9
البحرين	1	13.8	0.0	13.5	0.3
مصر	156	44.4	14.4	25.5	4.4
العراق	131	30.8	15	13.5	2.3
الأردن	62	28.6	10.5	16.1	2.0
الكويت	6	13	0.0	13	0.0
لبنان	116	32.2	6.9	24.9	0.4
المغرب	24	45.8	21.1	23.3	1.4
عمان	11	27.4	14.4	13	0.0
قطر	3	11.3	0.0	11.3	0.0
السعودية	57	15.7	2.2	13.5	0.0
السودان	164	31.4	9.2	19.2	3.0
تونس	108	60.7	13.6	25.3	21.8
الإمارات	30	15.9	0.0	14.1	1.8

PCW ,Paying Taxes 2020 report

صنفت الإمارات، قطر، البحرين، الكويت، ضمن أفضل عشر دول من حيث سهولة دفع الضرائب في العالم سنة 2018. إلا أن هذا الترتيب تغير وفق تقرير سنة 2020، خرجت دولة الإمارات من العشرة الأوائل لتصبح في المرتبة 30 خاصة بعد قيامها بإصلاحات ضريبية شملت إدخال ضريبة القيمة المضافة VAT. بينما آخر الدول العربية تصنيفاً فكانت مصر، السودان، الجزائر بالمراتب 157، 163، 167 على التوالي في تقرير سنة 2018. إلا أنه في تقرير سنة 2020 أصبحت: السودان والجزائر ومصر في المراتب: 164، 158، 156 على التوالي.

وبحسب التقرير، فإن معدل إجمالي الضرائب والمساهمات "TTCR" في الإمارات بلغ حوالي 15.9% من عائداتها على الدولة، موزعة بين ضريبة العمل 14.1 % وضرائب أخرى 1.8 %، بينما يبلغ المتوسط العالمي لإجمالي الضرائب والمساهمات حوالي 40 %. بينما بلغ معدل إجمالي الضرائب والمساهمات في تونس والجزائر 60.7%، 66.1% على التوالي وهي أعلى المعدلات عربياً. أما أكبر

ضريبة للأرباح عربيا فشدهتها المغرب 21.1%، وبالنسبة لضريبة العمل كان أعلى معدل في الجزائر 31.3%.

الملاحظة الأهم في الجدول، أن الدول الخليجية النفطية معدل الضرائب فيها في حدود 15%، بينما الدول العربية فهو في حدود 45%، مما يوضح التباين الشديد في السياسة الضريبية للدول العربية، تبعا لاقتصاد ورؤية كل دولة.

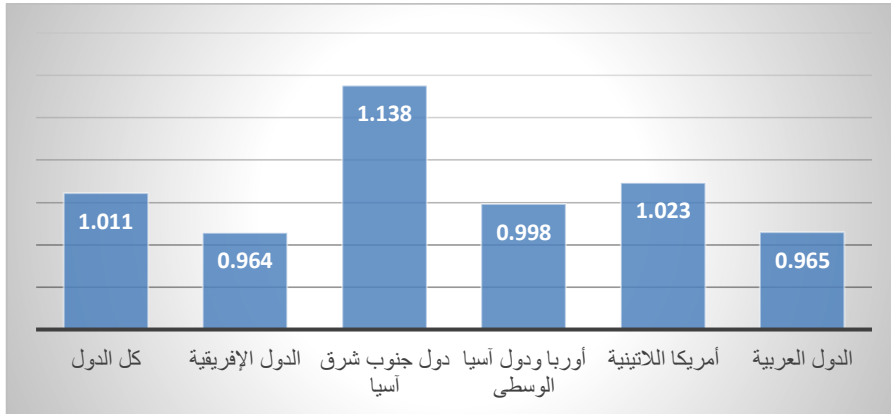
2.4. الطفو الضريبي

الطفو الضريبي مقياس لكيفية تفاعل الضرائب مع النمو الاقتصادي، دون فصل تأثير التغييرات الضريبية التقديرية والتلقائية. وبدلاً من ذلك، تعد المرونة الضريبية مقياساً لرد فعل الضرائب بسبب المرونة الداخلية للنظام الضريبي، والتي تتجاهل تأثير التغييرات الضريبية التقديرية (Lagravinese et al., 2020,p3)

حاولت معظم الدول النامية، رفع النمو من خلال زيادة الإنفاق العام، معتبرة أن الدخل الذي يليه سيزيد من الإيرادات بما يكفي للحفاظ على التوازن المالي من التدهور على المدى الطويل. ومع ذلك، لم تتمكن العديد من الاقتصاديات من حشد الإيرادات من خلال الضرائب بنفس القدر الذي ارتفع فيه الإنفاق، وبالتالي لجأت إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز (المتزايد)، مما يعرض الاستدامة المالية للخطر. تعتمد سياسة فعالية تمويل الإنفاق من خلال الضرائب على ما إذا كان النمو الأكبر سيزيد الإيرادات ويسمح بإبقاء الأرصدة المالية تحت السيطرة على عنصر مهم في النظام الضريبي، يسمى بالطفرة الضريبية، وهي مقياس كيفية اختلاف الإيرادات الضريبية مع التغيرات في الناتج (Dudine and Jalles, 2017,p4)

يُظهر تحليل بسيط لطفو إيرادات الضرائب للدول الفقيرة من النفط ذات الدخل المتوسط، أن معظم دول المنطقة لديها طفو ضريبي يصل إلى أقل من واحد. وهذا يعني بشكل أساسي أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي لن يكون مناسباً للنمو في الإيرادات بشكل متناسب. تتمتع المغرب ولبنان وتونس بأكثر من واحد كطفو ضريبي، مما يشير إلى استجابة أفضل للإيرادات للنمو الاقتصادي.

الشكل 1: الطفو الضريبي حسب المجموعات الإقليمية الدولية



ESCWA, Fiscal Policy Review of Arab States 2019,p10.

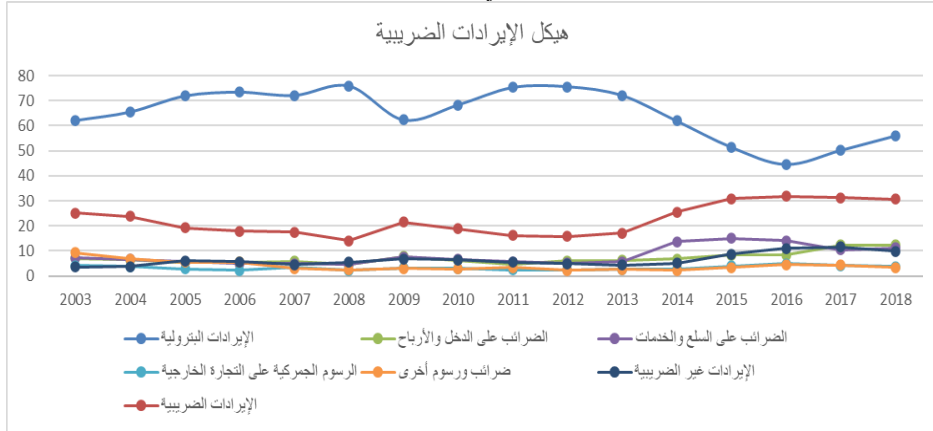
تشير مقارنة تقديرات الطفو الضريبي عبر مناطق العالم، إلى انخفاض أداء المنطقة العربية مقارنة بمعظم المناطق الأخرى. متوسط الطفو الضريبي أعلى بقليل من واحد لجميع الدول. بالنسبة لدول شرق وجنوب

آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا الوسطى فهي تتمتع بطفو ضريبي واحد أو أكثر بقليل. أما بالنسبة للدول العربية والدول الإفريقية فهي أقل من واحد (0.96). يشير ذلك إلى أن تحصيل الإيرادات الضريبية لا يتناسب مع النمو الاقتصادي. هذه ظاهرة تشهدها الدول التي ينمو فيها الاقتصاد غير الرسمي، وهي حالة تعرفها كثير من الدول العربية. حيث تصل نسبة هذا القطاع في بعض الدول العربية إلى نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم كبير جداً، يجعل نسبة معتبرة من الأموال والأنشطة غير خاضعة للضريبة، وإذا ما تم دمج الأنشطة غير الرسمية وإخضاعها للضريبة، بمختلف الامتيازات والتسهيلات فسيحقق موارد إضافية لخزينة الدولة.

3.4. الإصلاحات الضريبية: تنويع الإيرادات هدف رئيسي

تعتمد البلدان الغنية بالنفط بشكل كبير على قطاع النفط والغاز لتحصيل الإيرادات العامة. المكون الضريبي من إجمالي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لا يكاد يذكر في معظم البلدان الغنية بالنفط، والتي تتراوح من 1 في المائة في البحرين إلى 4.6 في المائة في قطر عام 2017. تمثل الإمارات العربية المتحدة والجزائر استثناءات، حيث تظهر نسبة عالية من هذا المؤشر، ولكن يتم جمع معظم الضرائب من الصناعات القائمة على الهيدروكربونات. نظراً لأن مصدر الإيرادات الرئيسي هو صادرات النفط والغاز في البلدان الغنية بالنفط، فإن إيراداتها تتأثر بالتقلبات في أسعار النفط الدولية وحالات الطلب العالمي في أوقات الأزمات الاقتصادية مثل التباطؤ الاقتصادي العالمي لعام 2008 أو بسبب الإنتاج المتضررة من النزاعات السياسية والأزمات. توضح الأشكال التالية هيكل الإيرادات الضريبية والإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج الإجمالي.

الشكل 2: هيكل الإيرادات الضريبية في الدول العربية: 2003-2018



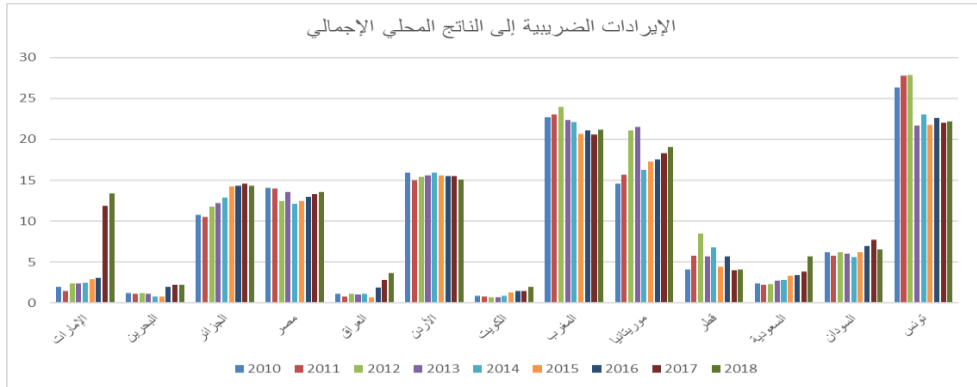
المصدر: قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي أعداد متفرقة.

تعتمد الدول العربية في تمويل نفقاتها العامة على الإيرادات البترولية، حيث تصل نسبتها إلى الإيرادات العامة إلى حوالي 75%. مع ملاحظة الأهمية النسبية للإيرادات غير الضريبية (غير المتعلقة بالموارد)، وتشمل رسوم متعددة ورسوم الدمغة، معظمها في شكل ضرائب على أنشطة معينة مثل تسجيل الممتلكات والسيارات ورسوم الدمغة على المعاملات المالية. وقد حافظت على نسبة 10% من إجمالي الإيرادات في آخر ثلاث سنوات، بعدما كانت في حدود 3% سنة 2003. بينما شهدت الإيرادات الضريبية استقرار ابتداء من سنة 2015 عند مستوى 30% بالنسبة للدول العربية كمجموعة.

تتسم النظم الضريبية في الدول العربية عموماً بضيق القواعد الضريبية، وتدني الأهمية النسبية للضرائب المباشرة. حيث أن ضريبة الدخل الشخصي، التي تصنف من أهم مصادر الإيرادات الضريبية في الدول

الصناعية، تعتبر نسبياً أقل أهمية في الدول العربية والنامية عموماً (إسماعيل، 2020، ص3). وتعتمد الدول العربية النفطية على الإيرادات النفطية بشكل كبير، بنسبة أقلها 55% سنة 2018. مع ملاحظة أن الضغط الضريبي في الدول العربية يتركز حول ثلاث ضرائب أساسية: الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل الشخصي، حيث تمثل في المتوسط ما بين 70 بالمائة و 78 بالمائة من الإيرادات الضريبية. (موعش، 2017، ص4).

الشكل 3: نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية: 2010-2018



يظهر الشكل أعلاه، تربع تونس (24%)، المغرب (22%)، موريتانيا (18%)، الأردن (15%)، مصر (13%)، على أعلى المعدلات العربية لنسبة الضغط الضريبي. وهذا لاعتمادها الكبير على الضرائب لتمويل إيراداتها، خاصة مع ضعف مواردها النفطية مقارنة بالدول العربية الأخرى. ويبلغ المتوسط العربي حوالي 10%. وتشهد دول مجلس التعاون الخليجي، وهي الدول ذات الدخل الأعلى في المنطقة، أعباء ضريبية في حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي. في الواقع، هي من بين الدول ذات أدنى مستويات الإيرادات الضريبية في العالم. يبدو أن دولاً أخرى مصدرة للنفط تتبع هذا الاتجاه مثل العراق.

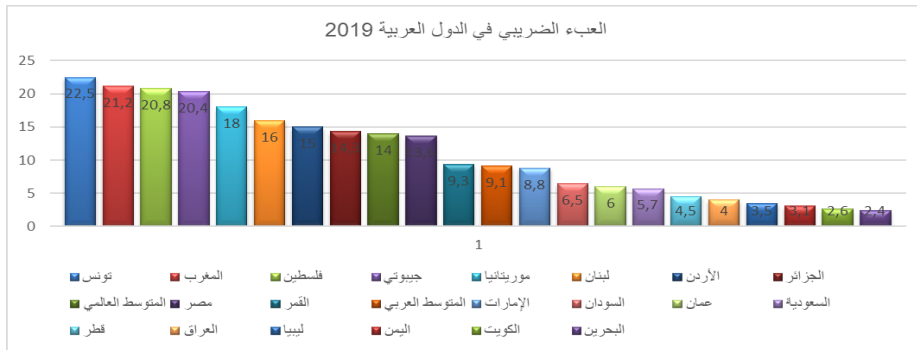
هناك مساحة كبيرة لإيرادات الضرائب الإضافية في المنطقة العربية، ووفقاً لهيلر (Heller, 2005, p6)، يجب أن يكون مستوى الإيرادات الضريبية بنسبة 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي هو الهدف الأدنى لأي دولة نامية. ومعظم الدول العربية أقل من هذا المستوى. من منظور التنمية الاجتماعية، فإن السؤال هو: هل هذه المستويات كافية لتلبية الحد الأدنى من الإنفاق على الضمان الاجتماعي، أي الحد الأدنى للحماية الاجتماعية؟ ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تقترح الأمم المتحدة أن تتجاوز مستويات الضرائب 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (ESCWA, 2014, p8) وبالنظر إلى هذه التوصيات، ينبغي لمعظم الدول العربية زيادة تحصيل الضرائب بشكل كبير. ومع ذلك، من الصعب تقييم الدول التي تمتلك بالفعل القدرة على زيادة الإيرادات الضريبية. ومع التحفظ على المستوى الأمثل الذي ينبغي أن تعرفه الإيرادات الضريبية، فهو معدل يخضع لاعتبارات عديدة، منها حجم السكان، بنية الاقتصاد، عوامل مؤسسية،... إلخ.

ترتكز النظم الضريبية العربية أساساً على الضرائب غير المباشرة (موش، 2017، ص2) كمصدر رئيس لتمويل النفقات الحكومية في ظل تراجع الاعتماد على الضرائب المباشرة، حيث انعكست هذه الملامح على تطور النظم الضريبية العربية. كما تتسم غالبية هذه النظم بشكل عام بتفاوت الجهد الضريبي¹. مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين التحصيل الفعلي والمتاح للإيرادات الضريبية.

وبالرغم من تدني حصيللة الإيرادات الضريبية المباشرة عربياً، إلا أنها أظهرت مرونة وقدرة على الصمود في فترات التقلبات والأزمات مقارنة بحصيللة إيرادات الضرائب غير المباشرة التي شهدت تذبذبات وعدم استقرار، حيث تحركت من 6% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2002 إلى أقل من 4% سنة 2008. (إسماعيل، 2019، ص6).

ولعل التوجه نحو الضرائب المباشرة يحقق العدالة الاجتماعية بشكل أفضل (بن طلحة، 2019)، حيث يتم فرضها بنسب تصاعدية وفقاً لشرائح الدخل أو قيمة العقار أو حجم الأرباح. مقارنة بالضرائب غير المباشرة التي يتحمل عبئها المكلفون بدون التمييز فيما بينهم وفقاً لقدرتهم على تحمل العبء الضريبي. فمعظم دول العالم تطبق أنظمة ضريبية مبنية على النظام التصاعدي، بحيث تتدرج نسبة الضريبة صعوداً كلما زاد الدخل. ولكن بالرغم من تشابه النظام الضريبي في معظم دول العالم، يبقى هناك تباين بين الدول من حيث النسب الضريبية المفروضة.

الشكل 4: العبء الضريبي في الدول العربية سنة 2019



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد

نشهد تباين مستويات العبء الضريبي بين الدول العربية، حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، دول فوق 20% وهي: تونس، المغرب، فلسطين، جيبوتي. ودول بين 10% إلى أقل من 20% وهي نسب تتراوح بين المتوسط العربي الذي يبلغ 9.1% وفوق المستوى العالمي 14% قليلاً. أما المجموعة الثالثة فتتضمن الدول ذات النسبة أقل من 10% وهي تضم كل دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا واليمن. هذا التفاوت الكبير مرده النسب الضعيفة لمستويات الضغط الضريبي المسجلة في بعض الدول العربية النفطية، مقارنة ببقية الدول العربية الأخرى.

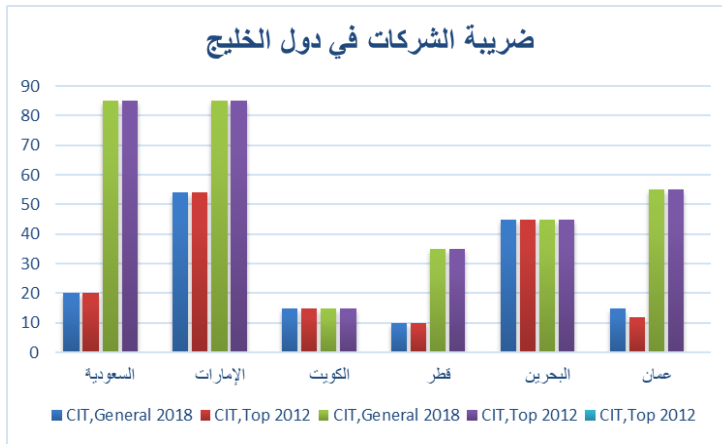
نظراً لأن أغلب دول المنطقة العربية تعمل بنسبة تنقل عن المتوسط العالمي، فإن زيادة القدرة الضريبية وكفاءة أكبر في تعبئة الإيرادات في المنطقة يمكن أن تزيد هذه النسبة، حيث يجادل (Coulibaly and Gandhi, 2018)، من معهد بروكينغز بأن تعزيز النظام الضريبي يمكن أن "يحشد حوالي 100 مليار دولار سنوياً على مدى السنوات الخمس المقبلة".

¹ الجهد الضريبي: مؤشر يعبر عن استغلال الدولة للطاقة الضريبية للاقتصاد ويتم احتسابه بنسبة الإيرادات الضريبية المتحققة فعلاً (العبء الضريبي) إلى الطاقة الضريبية (العبء الضريبي المحتمل).

وفي سبيل تعزيز إيراداتها لمواجهة تحديات انخفاض أسعار النفط، لجأت دول مجلس التعاون الخليجي إلى توقيع اتفاقية ضريبة القيمة المضافة الموحدة في 2018، كانت الإمارات والسعودية أول من قام بتطبيقها متبوعة بالبحرين في 2019. وبعد فرضها بمعدل 5% تجاوز إجمالي الإيرادات في السعودية والإمارات كل التوقعات الأولية، حيث تراوح معدلها ما بين 1.55% و 1.79% من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب (Mogielnicki, 2019)

وفي المقابل، تم القيام بإصلاحات لضريبة الدخل على الشركات CIT، في بعض الدول الخليجية، مثل عمان وقطر. ولم يتم إخضاع الأجور والرواتب لأي نوع من الضرائب للمحافظة على مستوى رفاهية السكان. في عام 2017، أوقفت سلطنة عمان الإعفاءات في الشركات ذات الدخل الصافي أقل من 30,000 ريال عماني، وفرضت معدل ضريبة CIT ثابت جديدًا بنسبة 15% بدلاً من 12% وتم تطبيقه على صافي أرباح الشركات (باستثناء قطاع البترول). وبالمثل، في 2018، فرضت قطر معدل ضريبة CIT أعلى بنسبة 35% على الصناعات البتروكيمياوية.

الشكل 5: ضريبة الشركات في دول الخليج العربي بين سنتي 2012 و 2018



في حين أن زيادة الإيرادات الضريبية يمكن أن تزيد من الأرباح الحكومية إذا تم جمعها بكفاءة، هناك اتجاه عالمي نحو تقليل الضرائب على الشركات لمنع تحول الأرباح والتعديلات عبر الحدود للشركات متعددة الجنسيات (Riskjell, 2014). تؤدي نسب الضرائب المنخفضة على الشركات، دوراً تحفيزياً لزيادة الإنتاج والاستثمارات، بدلاً من ارتفاعها الذي يشجع ممارسات مالية غير مشروعة كالتهرب الضريبي وغسيل الأموال وتحويل الأرباح غير القانوني. وفي كل عام، تفقد اقتصاديات العالم مليارات الدولارات نتيجة التهرب الضريبي. ويقدر صندوق النقد الدولي حجم الخسائر بحوالي 600 مليار دولار بسبب تحويل الأرباح كل عام. ألقت ورقة نشرها (UN-Wider(Cobham et al., 2017) نظرة فاحصة على القضية، ووجدت أن الولايات المتحدة أكبر الخاسرين من تهرب الضرائب. حيث تخسر سنوياً ما يقدر بنحو 189 مليون دولاراً من ضريبة الشركات.

وفي هذا الإطار، فإن ضريبة الشركات في الدول العربية ينبغي أن تفرق بين الشركات المحلية الإنتاجية والشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، وبين القطاعات الاستراتيجية والقطاعات الأخرى. لهذا فالمعدلات تكون مساهمة للخطط التنموية، بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية وفي نفس الوقت تشجيع الإنتاج المحلي. وبحكم أن الدول المتقدمة هي التي تحدد القواعد الضريبية التي تطبق على الشركات الدولية، فإنها لا تنتظر في كيفية تأثيرها على الدول النامية. مما جعل هذه الأخيرة تخسر إيرادات كبيرة بسبب نقل الشركات أرباحها إلى دول منخفضة الضرائب، وهو ما يستدعي إعادة النظر، خاصة في عصر الاقتصاد الرقمي

حيث تنتشر نماذج الأعمال القائمة على التكنولوجيا والتقنيات الرقمية وهي أصول غير ملموسة، يصعب تقدير قيمتها، لكن أرباحها كبيرة جدا.

الاتجاهات الضريبية في المنطقة العربية:

تعد المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق تنوعاً في العالم حيث تختلف الدول اختلافاً كبيراً في مستوى الموارد الطبيعية والأنظمة السياسية والاقتصادية والبنية الاجتماعية. هذا التنوع يجعل تعميم الإصلاح الضريبي في جميع أنحاء المنطقة أكثر صعوبة ويحتاج إلى النظر في مجموعة فرعية أصغر من الدول. لدى منطقة المغرب العربي مثل المغرب وليبيا والجزائر، عائدات ضريبية أعلى بينما تشمل دول المشرق (الشرق الأوسط) دولاً مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ولديها عائدات ضريبية أقل وعوائد نفطية أعلى.

كانت هناك تغييرات في المساهمة النسبية لمختلف أنواع الضرائب في إجمالي الإيرادات الضريبية في العديد من الدول العربية. في تونس، زادت مساهمة ضرائب الشركات والدخل في الفترة 1987-2013، حيث ارتفعت من 19.6% إلى 44.7%. وفي نفس الفترة، تراجعت عائدات الضرائب من الرسوم الجمركية من 20.9% عام 1987 إلى 4.4% عام 2013 نتيجة توقيع تونس على اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. (Jaber et Riyahi, 2014, p19)

إن تداعيات هذا الانخفاض في الإيرادات من الرسوم الجمركية وارتفاع الإيرادات من ضرائب الشركات والدخل هو أن عبء الضرائب يقع على الموظفين الذين قام صاحب العمل بخفض الضرائب. تتراوح معدلات الضرائب الشخصية من 35% في الجزائر إلى 7-14% في الأردن. بعض البلدان تفرض ضرائب على الضمان الاجتماعي، يدفعها كل من صاحب العمل والموظف. يمكن أن تكون النسبة المئوية التي يتعين على الموظف دفعها مقابل ضرائب الضمان الاجتماعي أكثر من 8% من الراتب في الجزائر، 9% في تونس.

ضريبة القيمة المضافة (VAT) أو ضرائب المبيعات، المفروضة على أنواع معينة من السلع والخدمات، هي شكل من أشكال الضرائب التنازلية لأن المجموعات ذات الدخل المنخفض يجب أن تتفق نسبة أكبر من دخلها على العناصر الأساسية من مجموعات الدخل الأعلى. كما يؤثر فرض الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك على السلع المنزلية والكحول والتبغ والبنزين بشكل غير متناسب على الفئات ذات الدخل المنخفض. وتتراوح نسبة الضرائب غير المباشرة كنسبة من إجمالي الإيرادات بين 68.5% (لبنان) و 56.4% (المغرب) و 40% (مصر). هذا يساهم في زيادة التفاوتات في الدخل. (Jaber et Riyahi, 2014, p20)

ومن النتائج الأخرى لانخفاض الإيرادات من الرسوم الجمركية نتيجة الاتفاقيات التجارية، أن الدول العربية بدأت في اقتراض الأموال لتمويل الإنفاق الحكومي. وقد صاحب هذه القروض معدلات فائدة عالية. واضطرت الحكومات إلى خفض الإنفاق العام لدفع أسعار الفائدة المرتفعة، وغالباً ما خفضت دعم الغذاء والوقود للمجموعات ذات الدخل المنخفض. تأثرت المجموعات ذات الدخل المنخفض بزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة على حد سواء، لكنها لم تر أيًا من مزايا زيادة الضرائب من خلال زيادة الخدمات العامة. (Jaber et Riyahi, 2014, p11)

وفقاً للجدول، تتجاوز حصة النفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 37% في التسعينات و 49% في 2012 لدول مجلس التعاون الخليجي. إن الإصلاحات الضريبية في منطقة المشرق ضرورية لتتبع مصادر الإيرادات ولتجنب الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات الصناعة.

ومع ذلك، فإن خلفية النظم الضريبية القائمة مفيدة في فهم وتخفيف التحديات المطروحة. تاريخياً، جاءت أكبر مصادر الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط من عائدات المحروقات. سمح هذا لدول المنطقة بأن يكون لديها بعض من أدنى عائدات الضرائب على مستوى العالم. إلا أن التقلب في الصناعة النفطية أدى إلى إدراك حكومات منطقة الخليج العربي للحاجة إلى تنويع مصادرها بإيرادات الضرائب. وقد شهدت دول كاليمن وسوريا تراجعاً في إيرادات النفط مما فتح مجال الإصلاحات الضريبية بشكل عاجل. وهذا أحد

الأسباب، لكن هناك سبب مهم آخر لانخفاض الإيرادات الضريبية هو الفساد المؤسسي في بعض الدول. (Imam and Jacobs, 2007)

الجدول 2: إحصائيات الدول العربية النفطية والدول غير النفطية 1990-2018

الدول النفطية			الدول غير النفطية			
الإجمالي	المغرب العربي	المشرق	الإجمالي	المغرب العربي	المشرق	1990
139	30.5	22.9	109.5	34.9	74.9	السكان(مليون)
29.1	28.7	37.8	5	4.8	5	حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي
22016	6550	34928	3518	2542	4494	الناتج الإجمالي للفرد الواحد (USD,PPP)
4.6	10.7	2.8	15	21.2	12.8	الإيرادات الضريبية الحكومية
						2012
224.9	44.6	47.4	161	47.1	113.9	السكان
44.7	46.2	49.6	9.7	2	12.9	حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي (%)
43996	18218	68218	9974	6837	13111	الناتج الإجمالي للفرد الواحد (USD,PPP)
4	9.3	2.9	17.1	23.6	14.3	الإيرادات الضريبية الحكومية
						التغيرات 2012-1990 (%)
61.8	46.4	107.5	47	35.1	52.5	السكان
53.6	61.2	31.2	94.6	-57.9	158	حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي (%)
99.8	178.1	96.8	183.5	168.9	191.7	الناتج الإجمالي للفرد الواحد (USD,PPP)
-13.4	-13	0.5	14.5	11.6	12.2	الإيرادات الضريبية الحكومية

Source: SanchitaShekar ,Pluralist Economics Fellowship, 2018

لماذا تحتاج الدول العربية إلى إصلاحات ضريبية؟

مع وجود أقل معدلات الكفاءة الضريبية في المنطقة العربية، فإن معدلات الادخار المحلي يبلغ نسبة نقل عن 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي مما يتسبب في فجوة تمويل كبيرة، وفي المقابل، تحتاج معظم البلدان في هذه المرحلة من التنمية إلى معدل توفير يبلغ 30٪ من ناتجها المحلي الإجمالي لتحقيق درجة أكبر من الإصلاح الاقتصادي. يقدر معهد بروكنجز The Brookings Institute فجوة تمويلية تفوق 150 مليار دولار في المنطق، وإذا ما تم تمويلها من الخارج، فستواجه هذه الدول عجزًا كبيرًا في الحساب الجاري وتدفقات في الاقتصاد الكلي. وعليه يمكن أن تؤدي زيادة الإيرادات الضريبية من خلال تقليل تحويل الأرباح وقاعدة ضريبية أكبر، وغصلاح ضريبي عميق إلى زيادة الإيرادات الحكومية وبالتالي تمويل التنمية داخليا (Shekar,2018)

وفقا للبنك الدولي، ترتبط إدارة الإيرادات الأعلى بزيادة إدراك الفساد؛ هذا الاتجاه واضح جدا في منطقة الشرق الأوسط. إذا كانت هناك شفافية متزايدة وتبسيط لعمليات إدارة النظام الضريبي، فمن المحتمل أن تنخفض معدلات الفساد. ومع ذلك، لا يشير الارتباط بالضرورة إلى السببية.

تظهر البيانات السابقة إلى أن غالبية النظم الضريبية في الدول العربية تتسم بشكل عام بتفاوت الجهد الضريبي مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين التحصيل الفعلي والتمتع للإيرادات الضريبية. وترتكز تحديات السياسة الضريبية العربية في كثرة المعدلات الضريبية، اتساع نطاق الإعفاءات وأهمية نشر الوعي الضريبي.

إن التدايعات الاقتصادية والمالية تفرض على الدول العربية الاهتمام بتعزيز موارد المالية العامة وفي مقدمتها رفع حصيلته الإيرادات الضريبية. حيث تمثل نحو 9% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في الدول

أثر الضرائب على النمو الاقتصادي والاستثمار في الدول العربية العربية، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي بلغ 15% سنة 2018، والمتوسط الأوروبي 34%.

تبحث الدول العربية من خلال الإصلاحات الضريبية إلى مزيد من تحقيق كفاءة توزيع العبء الضريبي، ومحاولة تخفيفه على بعض الاستثمارات بهدف تشجيعها. ومن أهم أبواب الإصلاحات الأطر القانونية التي ينبغي أن تتصف بالشفافية والوضوح لتعزيز عدالة توزيع العبء الضريبي، الأمر الذي من شأنه تقليل معدلات التهرب وزيادة مستويات التحصيل الضريبي. وبحكم اعتماد الدول العربية على الضرائب غير المباشرة، فإن يستلزم التوازن مع أنواع أخرى من الضرائب (ضريبي الدخل والشركات مثلاً) للتحول نحو عدالة ضريبية أفضل. وليس هذا فقط ما يحقق العدالة الضريبية وإنما يقتضي الأمر تحسين الإدارة الضريبية، وتساعد النظام الضريبي، لكن مع مراعاة تحقيق العدالة الاجتماعية.

5. دراسة قياسية لأثر الضرائب على الاستثمار والنمو الاقتصادي

1.5. إحصائيات وصفية لمتغيرات الدراسة:

نستعرض فيما يلي أهم الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

الجدول 3: إحصائيات وصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
نمو الناتج المحلي الإجمالي %	3,48	3,22	-4,7	19,6
الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي %	9,93	7,9	0,7	27,9
صافي الضرائب غير المباشرة -مليون دولار -	1383	6596	-33945	17240
إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج الإجمالي %	26,01	8,81	7,9	50,78

يظهر الجدول التباين الكبير بين الدول العربية، وخاصة وأن العينة المختارة تشمل دولاً خليجية ودول المشرق والمغرب العربي، وفيها الدول النفطية وغير النفطية، كما تختلف تركيبتها السكانية وحجم اقتصادها. ومعلوم أن السياسة الضريبية تختلف من دولة لأخرى. وقد عرفت المنطقة العربية بعض الهزات التي أثرت على استقرارها وأمنها وبالتالي تأثر اقتصادها سلباً خلال سنوات الدراسة مما جعل الفجوة تكون معتبرة في بعض المتغيرات.

بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط 3.5% وأكبر قيمة شهدتها قطر في 2010، وانحراف معياري 3.23%. أما متوسط قيمة تكوين رأس المال إلى GDP أكبر قيمة شهدتها الجزائر سنة 2015، وأقل قيمة شددتها البحرين في 1999 بانحراف معياري يقارب 8.81%. صافي الضرائب غير المباشرة، بلغ كمتوسط 1383 مليون دولار، بانحراف معياري قدره 6596 مليون دولار.

2.5. علاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي:

تم اختيار متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي لقياس النمو الاقتصادي، ومتغير العبء الضريبي معبراً عنه بإجمالي الإيرادات الضريبية منسوبة إلى GDP. تكون معادلة Panel ARDL كالتالي:

$$\ln Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^p \alpha_{1,ij} \ln Y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^q \alpha_{2,ij} \ln X_{i,t-j} + \varepsilon_{it}$$

حيث: $i=1,2,...,N$ و $t=1,2,...,T$ ، و α_i تمثل الآثار الثابتة، و α_1 و α_2 تمثل المعاملات المتأخرة
Lagged coefficients

للمتغيرات المفسرة في النموذج. ε_{it} حد الخطأ الذي يفترض أنه حد تشويش أبيض white noise ويتغير عبر الدول والأزمنة.

بينما حد تصحيح الخطأ ECM في نموذج البيانات المقطعية عبر الزمن، فيكون كالتالي:

$$\text{Ln}\Delta Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^p \alpha_{1,ij} \text{Ln}\Delta Y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^q \alpha_{2,ij} \text{Ln}\Delta X_{i,t-j} + \beta_{1,ij} \text{Ln}Y_{i,t-1} + \beta_{2,ij} \text{Ln}X_{i,t-1} + \varepsilon_{it}$$

حيث: Δ تمثل الفرق الأول للمتغيرات. و α_1 و α_2 تمثل معاملات الأجل القصير، بينما β_1, β_2 تمثل معاملات الأجل الطويل.

بمجرد إنشاء علاقة طويلة المدى بين متغيرات النموذج، يمكن التعبير عن نموذج ECM وفق المعادلة التالية:

$$\text{Ln}\Delta Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^p \alpha_{1,ij} \text{Ln}\Delta Y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^q \alpha_{2,ij} \text{Ln}\Delta X_{i,t-j} + \theta_i \text{ECM}_{i,t-1} + \varepsilon_{it}$$

حيث: θ_i تمثل معاملات نموذج تصحيح الخطأ، والتي تقيس سرعة التعديل السنوية أو الرجوع إلى وضعية التوازن.

3.5. اختبار الاعتماد المقطعي CD:

إن الجيل الأول من اختبارات الجذر لبيانات البائل والتكامل المشترك التي تم تطويرها في التسعينيات، والتي افترضت الاستقلال المقطعي، غير كافية ويمكن أن تؤدي إلى خلل كبير في التقديرات في وجود اعتماد على المقطع العرضي. لذلك تم تطوير اختبارات جذر وحدة الجيل الثاني وتكاملها والتي تأخذ في الاعتبار إمكانية الاعتماد على المقطع العرضي في البيانات. (Pesaran and Baltagi, 2007) وسيتم التحقق من الاعتماد المقطعي cross-section dependence بين المتغيرات في النموذج من خلال اختبار CD Pesaran (2004) لا يمكن تطبيق هذا الاختبار إلا عندما تكون البيانات المقطعية (N) أكبر من الفترة الزمنية (T).

يعتمد اختبار الاعتماد المقطعي على متوسط معاملات التصحيح من انحدارات بواقي طريقة المربعات الصغرى. ترفض نتائج اختبار CD الواردة في الجدول الفرضية الصفرية لعدم الاعتماد المتبادل بين المتغيرات. هذا يعني وجود ارتفاع في الاعتماد المقطعي بين النمو الاقتصادي وحجم الإيرادات الضريبية.

الجدول 4: اختبار استقلالية المقطع العرضي Pesaran

Pesaran Cross-section dependency tests		
المتغير	CD-test	p-value
النمو الاقتصادي	3.159	0.002
نسبة الضرائب إلى الناتج الإجمالي	6.868	0.000

بما أنه توجد اعتماد cross dependence فإننا نلجأ إلى اختبارات الاستقرار من الجيل الثاني لأنها لا تعطي تحيزاً كما في حالة اختبارات الجيل الأول.

اختبارات جذر الوحدة: الجيل الأول

الخطوة الأولى في هذا التحليل التجريبي هي إجراء اختبارات جذر الوحدة. تعتبر اختبارات الاستقرار مهمة جداً حيث يجب أن تكون درجة التكامل لجميع المتغيرات المقدرة إما $I(0)$ أو $I(1)$. يتم إجراء اختبارات الجذر لوحدة IPS و LLC و Fisher و HT. من الجيل الأول لاختبار أدلة الاستقرار.

الجدول 5: اختبارات جذر الوحدة الجيل الأول

	Levin-Lin-Chu	Harris-Tzavalis	Levin-Lin-Chu	Harris-Tzavalis
عند الفرق الأول	عند المستوى	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند الفرق الأول
-	-	-	-	-
-2.4719(0.0067)	-11.6699(0.0000)	-6.4037(0.0000)	-	-
-	-	-	-	-
متغير الضريبة	متغير الضريبة	متغير الضريبة	متغير الضريبة	متغير الضريبة
Im-Pesaran-Shin	Fisher-type	Im-Pesaran-Shin	Fisher-type	Im-Pesaran-Shin
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
5.3345 (0.0000)	-2.4107 (0.992)	-2.4043(0.0081)	-	-
2.3208 (0.9899)	-2.7681(0.0028)	8.1344(0.0000)	-	-
2.3208 (0.9899)	-2.7681(0.0028)	8.1344(0.0000)	-	-

القيمة الأولى تمثل إحصائية الاختبار، والقيمة التي بين قوسين تمثل القيمة الاحتمالية.

بينت اختبارات الاستقرار أن النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي، كان مستقراً عند المستوى بالنسبة للاختبارات الأربعة المعتمدة، بينما متغير الضريبة أعطى عدم استقرار عند المستوى في كل من اختبار Harris-Tzavalis واختبار Fisher واختبار Im-Pesaran-Shin. وعند أخذ الفرق الأول أصبح مستقراً أي أنه (1). في حين الاختبار الوحيد الذي أعطى استقراره عند المستوى هو اختبار LLC Levin-Lin-Chu. وعليه نحن أمام حالة متغير (0) ومتغير (1). ولا توجد حالة (2) وبالتالي يمكن إجراء نموذج ARDL ولكن في بيئة البيانات المقطعية عبر الزمن، لأن هيكل بيانات الدراسة تشمل دولاً مختلفة مع نطاق زمني محدد.

اختبارات جذر الوحدة: الجيل الثاني:

سوف نطبق اختبار CIPS للاستقرارية، والنتائج أدناه:

متغير الضرائب: بما أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة عند مستوى 5% فإننا نعتمد استقرار متغير الضرائب عند المستوى. وذلك بعد أخذ الفرق الأول وبدرجة تأخير واحدة.

الجدول 6: اختبارات جذر الوحدة الجيل الثاني

	10%	5%	1%
Critical values	-1.56	-1.71	-2.02
CIPS	-2.282	N, T	(13,8)

متغير النمو الاقتصادي: مستقر عند المستوى. بدرجة تأخير واحدة.

	10%	5%	1%
Critical values	-1.56	-1.71	-2.02
CIPS	-2.237	N, T	(13,9)

4.5. اختبار التكامل المشترك:

يعد (Kao, 1999) اختباراً موسعاً لاختبار إنجل-جرانجر للتكامل المشترك، ويتبع اختبار كاو نفس النهج الأساسي مثل اختبارات (Pedroni, 2004). هذا الاختبار يفترض اختلاف الحد الثابت بين المقاطع العرضية وتجانس معاملات المتغيرات المستقلة عند مرحلة التقدير الأولى، إن هذا الاختبار قائم على الفكرة التي قدمها (Engel & Granger, 1987). والتي تقوم على إجراء انحدار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كمرحلة أولى، ثم الكشف عن استقرارية سلسلة البواقي من عدمها. بالنظر إلى الدعم القوي لاستقرارية متغيرات الدراسة بعد أخذ الفرق الأول لمتغير الضرائب وفي المستوى لمتغير الناتج المحلي الإجمالي، فإن المرحلة الثانية من التحليل هي اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة. وسيتم استخدام اختبارات التكامل المشترك: Pedroni, Westlund, Kao

الجدول 7: اختبار التكامل المشترك

Pedroni cointegration test		
	P-value	Statistic
Modified Phillips-Perron t	0.2314	0.7344
Phillips-Perron t	0.0000	-5.6255
Augmented Dickey-Fuller t	0.0000	-6.3861
Kao test for cointegration		
Modified Dickey-Fuller t	0.0140	2.1963
Dickey-Fuller t	0.4577	-0.1062
Augmented Dickey-Fuller t	0.0176	2.1055
Unadjusted modified Dickey-Fuller t	0.0000	-4.6579
Unadjusted Dickey-Fuller t	0.0000	-6.5457
Westerlund test for cointegration		
Variance ratio	0.05	1.5715

يوضح الجدول أن اختبارات التكامل المشترك، بينت وجود تكامل مشترك بين الضرائب والنمو الاقتصادي، ما عدا أجزاء من الاختبارات فقط هي التي قبلت الفرضية الصفرية، أما الباقي فكلها أجمعت على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. وعليه توجد درجة من التكامل المشترك، وهو شرط ضروري لكنه ليس كافياً لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأمد بين الضرائب والنمو الاقتصادي. مع الإشارة إلى أن اختبار (Westerlund 2007) يوفر حد خطأ اعتماداً على اختبار التكامل لبيانات البائل. ويعطي نتائج قوية في العينات الصغيرة، ويتميز بإمكانية تطبيقه سواء في وجود أو عدم وجود اعتماد مقطعي.

5.5. تقدير Panel ARDL

بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك، يتم تقدير نموذج ARDL. يميز نموذج ARDL بين المعاملات قصيرة وطويلة المدى ويمكن استخدامه بشكل موثوق في العينات القصيرة. في الواقع، يوضح بيساران وشين (1998) أنه حتى لو كان حجم العينة صغيراً، فإن المعلمات طويلة المدى تكون متسقة للغاية.

يعتمد نموذج Panel ARDL على إمكانية تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل، والمعالم يمكن أن تكون مشتركة للدول أو متغيرة، لذلك نميز بين نموذج PMG و MG. يقوم أسلوب MG وسط المجموعة الذي طوره (Pesaran and Smith 1995) بتقدير معالم النموذج القياسي لكل دولة على حدى، ثم يقوم بحساب متوسط تلك المعالم في الأجل الطويل، بينما يكون لكل دولة معالمها المقدرة في الأجل الطويل، إلى حد تصحيح الخطأ وقاطع مختلف عن الدول الأخرى. بمعنى يأخذ هذا الأسلوب في الاعتبار عدم التجانس في الأجل القصير والطويل. ويعاب على هذه الطريقة أنه لا تأخذ في الاعتبار إمكانية أن بعض معالم النموذج قد تكون متجانسة (متساوية) عبر الدول (مجاهد، 2015، ص55). بينما طريقة PMG وسط المجموعة المدمجة التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس (التفاوت) في الأجل القصير وتسمح لمعاملات النموذج بأن تتفاوت حسب كل دولة وحدود تصحيح الخطأ، وتفرض تجانس العلاقة في الأجل الطويل بالنسبة لكل العينة. (العبدلي، 2010، ص22).

6.5. تقدير النماذج وتحليل النتائج

بعد اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك، والتحقق من وجود العلاقات المتكاملة، أصبح بإمكاننا تقدير النماذج بتطبيق مقاربة قياسية تم تطويرها من طرف بيسران وآخرون (Pesaran and al., 1999)، وهي وسط المجموعة المدمجة PMG، وطريقة وسط المجموعة MG. أعطى نموذج MG: علاقة عكسية في الأجل الطويل بين الضرائب والنمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، حيث أظهر المعامل قيمة سالبة تقدر ب(-0.6) والعلاقة معنوية عند مستوى 10%. بينما معامل الأجل القصير فهو غير معنوي.

الجدول 8: تقدير وسط المجموعة MG

D.Ingdp	Coef	Sts.Err	Z	P > Z
ECT Intaxrev	-0.6002	0.3432	-1.75	0.080
SR	1.0745	0.1870	5.75	0.000
ECT				
Intaxrev	0.3144	0.3834	0.82	0.412
constant	-5.2343	1.9403	-2.70	0.007

تتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر، وهذا راجع إلى أن معظم تدفقات الضرائب في الدول العربية تصب في المشاريع الحكومية مثل الإنفاق العام، كما أن العوائد المترتبة من خلالها لا يتم استثمارها في النمو الاقتصادي. وهي نتيجة متوافقة مع الدراسات السابقة، التي تم عرضها سابقاً، حيث توصل أغلبها إلى وجود الأثر العكسي للضرائب على النمو الاقتصادي. ويمكن تفسير ذلك بالنسبة للدول العربية، بأن الضرائب المحصلة يتم إنفاقها على النفقات غير التنموية، بدلاً من البرامج التنموية. لترشيد نتائجنا التجريبية، نقترح نموذج نمو قائم على الابتكار يكون للضريبة تأثير إيجابي على معدلات النمو على المدى الطويل، وذلك من خلال تخفيض الضرائب المشوهة على العمالة، ومن خلال تمويل الإنفاق الحكومي المنتج. بعد تقدير نموذج MG تم تقدير نموذج PMG^2 ، ثم إجراء المفاضلة بينهما. وذلك من خلال تطبيق اختبار هوسمان للتمييز بين النموذجي أيهما يكون مناسباً، وقد كانت نتيجة الاختبار كالآتي:

الجدول 9: اختبار هوسمان

	(b) mg	(B) pmg	(b-B) Difference	Sqrt(diag(V_b- V_B))
متغير الضرائب	-0.60024	0.5009	-1.1012	0.4738
Chi2(1)	5.40			
Prob>chi2	0.0201			

أوضحت نتيجة اختبار هوسمان أن نموذج MG أفضل من نموذج PMG وهذا لأن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية، وعليه نختار نموذج وسط المجموعة MG.

7.5. علاقة الضرائب بالاستثمار :

تم اختيار متغير الضرائب غير المباشرة، لأنه الوحيد الذي توفر في حين لم يستطع الباحث الحصول على أي بيانات لسلسلة زمنية كافية حول الضرائب المباشرة. وبالنسبة للاستثمار تم اختيار إجمالي تكوين رأس

²لم يتم عرض نموذج PMG باعتبار أنه رفض من خلال اختبار هوسمان.

المال منسوباً إلى الناتج المحلي، والذي غالباً ما يستخدم كمؤشر للاستثمار (Yanikkaya et al., 2018)، وتم تحصيله من قاعدة بيانات البنك الدولي. في حالة البائل الديناميكي، ليس من المناسب استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS لأنها يمكن أن تعطي تقديرات متحيزة بسبب وجود المتغير التابع المتأخر على يمين المعادلة. قد تكون تقديرات OLS غير متسقة نظراً لأن متغير الفترة الواحدة المتأخر الداخلي في المتغيرات التفسيرية يرتبط بحد الخطأ. (Arellano & Bond, 1991). ومن أجل توفير حل لمشاكل Endogeneity المحتملة للمتغيرات التفسيرية، وأخطاء القياس، والتحيز، فسيتم استخدام طريقة (GMM) كأسلوب للتقدير. يمكن تقديم النموذج المستخدم كالتالي:

$$GCF_{i,t} = \alpha_0 GCF_{i,t-1} + \alpha_1 IT_{i,t} + \eta_i + \lambda_t + \varepsilon_{i,t}$$

$$GCF_{i,t} - GCF_{i,t-1} = \alpha_0 (GCF_{i,t-1} - GCF_{i,t-2}) + \alpha_1 (IT_{i,t} - IT_{i,t-1}) + (\lambda_t - \lambda_{t-1}) + \varepsilon_{i,t-1}$$

حيث: $GCF_{i,t}$ تكوين رأس المال للدول i في الزمن t . $IT_{i,t}$ صافي الضرائب غير المباشرة. α شعاع

المعالم المقدرة. η_i و $\varepsilon_{i,t}$ الآثار الخاصة بالدول، الآثار الزمنية، حد الخطأ على التوالي.

بالنسبة لاختبار الاستقرار، فإن بعض الاختبارات لا تصلح للنموذج بسبب كون بعض المتغيرات ناقصة لبعض الدول، مما يجعلنا نقتصر على IPS.

الجدول 10: اختبار الاستقلالية لنموذج الاستثمار والضرائب

	Statistic	p-value	Statistic	p-value
الضرائب غير المباشرة	Level		First Diff	
t-bar	-1,6544		-4,7862	
t-tilde-bar	-1,4436		-3,086	
Z-t-tilde-bar	-0,2165	0,4143	-7,9548	0.0000
الاستثمار	Level		First Diff	
t-bar	-1,6037		-4,778	
t-tilde-bar	-1,5112		-3,0357	
Z-t-tilde-bar	-0,5338	0,2967	-7,7244	0.0000

كلا المتغيرين غير مستقرين عند المستوى، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحا مستقرين عند مستوى معنوية 1%. وقد أعطت نتائج التقدير ما يلي:

الجدول 11: تقدير طريقة الفروق العامة للعزوم

InGCF	Coef	Std.Err.	z	P>Z
InGCF	0.656	0.0437	15.00	0.000
L1.				
Init	-0.1418	0.0762	-1.86	0.063
cont	2.6259	0.7916	3.32	0.001
Prob>chi2	0.0000	Wald chi2	229.36	

تبين النتائج أعلاه، أن علاقة الضرائب غير المباشرة بالاستثمار عكسية، ومعنوية عند مستوى 10%، حيث كلما زادت الضرائب غير المباشرة بـ 1% نقص نمو الاستثمار بـ 0.14%. والنموذج الديناميكي

أعطى متغير الاستثمار بتأخر درجة واحدة ذو أثر طردي على عملية تراكم الاستثمار، ومعنوي عند 1% وقيمة إحصائية والد كانت 229.36، مما يبين أن النموذج القياسي معنوي. وعليه من الضروري تخفيض الضرائب غير المباشرة لزيادة حجم ومستوى الاستثمار، خاصة إذا علمنا أن الهيكل الضريبي العربي يسيطر عليه هذا النوع من الضرائب ولا يتسع المجال لمزيد من التحليل المعمق لنموذج GMM لاشتراطات البحث.

خاتمة:

تمثل العلاقة بين الضرائب ومختلف المتغيرات الاقتصادية موضوعاً مثيراً للجدل في الاقتصاد، بسبب تأثيرها القوي على القرارات التي يتخذها الأفراد والشركات، إلى جانب تأثيرها المباشر على الاقتصاد ككل. وبما أن الحاجة إلى الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي ستستمر، يصبح من الممكن للحكومات التحول من زيادة الإيرادات إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة. وقد خلصت الدراسة إلى:

- تأكيد صحة الفرضية الأولى، في أن هيكل الضرائب في الدول العربية متباين، وتطغى عليه أنواع معينة من الضرائب، تتمثل أساساً في الضرائب غير المباشرة. وتقل الضرائب بجميع أنواعها في الدول الخليجية.
- تأكيد صحة الفرضية الثانية، فأثر العبء الضريبي سلبي على النمو الاقتصادي، وهو ما يدعم التوجه نحو تخفيف الأعباء الضريبية لتحفيز النمو الاقتصادي، مع العلم أن الدول العربية ليست في نفس مستوى النسب والمعدلات الضريبية، وهذا استناداً إلى تحليل وسط المجموعة MG.
- تأكيد صحة الفرضية الثالثة، في أن الضرائب غير المباشرة أثرت بصورة عكسية على الاستثمار في الدول العربية، وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية، التي تدعو إلى فرض ضرائب تنافسية تحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم، وحتى لا تهرب رؤوس الأموال إلى الجناح الضريبية أو إلى قطاعات أقل فرضاً للضرائب، وهي سياسة تتبعها كل دول بناء على نظرتها للقطاعات الاستراتيجية.
- للدول العربية قيمة طفو ضريبي أقل من الواحد، مما يدل على أن تحصيل الإيرادات الضريبية لا يتناسب مع النمو الاقتصادي. وهي الظاهرة التي تشهدها الدول التي ينمو فيها الاقتصاد غير الرسمي، وهو حال الكثير من الدول العربية.
- تشير النتائج إلى أن استخدام الضرائب لتعزيز النمو غير مناسب، لأن الضريبة تؤثر سلباً بشكل عام على النمو في المنطقة (على الرغم من أن هذا التأثير ليس كبيراً). ولذلك ينبغي أن تواصل الدول العربية إصلاح نظمها الضريبية للتخفيف من التشوهات الناجمة عن الضرائب. من الطرق الفعالة لزيادة الإيرادات وتعزيز النمو العمل من أجل ظهور نظام ضريبي محايد فيما يتعلق بسلوك الوكلاء الاقتصاديين. لتحقيق هذا الهدف، ستستفيد جميع دول المنطقة من الإصلاحات الضريبية، من خلال وضع منطق الحياد المالي في قلب تصميم سياسات الإصلاح.
- تركز النظم الضريبية العربية أساساً على الضرائب غير المباشرة كمصدر رئيس لتمويل النفقات العمومية، بأكثر من 60 في المائة من مجمل الإيرادات الضريبية على مستوى الدول العربية كمجموعة. وعليه يمكن القول أن الهيكل الضريبي القائم على الضرائب المباشرة أكثر كفاءة من حيث دعم النمو الاقتصادي، وهي نتيجة مماثلة للتي تحصل عليها (Stoilova, 2013)
- يرتبط النظام الضريبي ارتباطاً وثيقاً بقرارات الاستثمار، لا يقتصر إصلاح الهيكل الضريبي للبلاد على زيادة الإيرادات فحسب، بل يتعلق أيضاً بنظام ضريبي مصمم لتعزيز النمو الشامل، وتشجيع الحكم الراشد، وتلبية أولويات المجتمع لمعالجة عدم المساواة في الدخل، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وهو ما ينبغي حدوثه في السياسات الضريبية العربية.

توصيات الدراسة:

- بما أن العلاقة عكسية بين العبء الضريبي والنتائج المحلي الإجمالي، في الدول العربية محل الدراسة، فإننا نوصي باتباع سياسة مالية محايدة للإيرادات تساعد على تغيير الهيكل الضريبي تجاه التوازن بين الضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة، وهي السياسة القادرة على تحسين الأداء الاقتصادي، كما نوصي بتخفيف دفع الضرائب على رأس المال.
- أفضل الأنظمة الضريبية التي نقترحها على الدول العربية، هي التي تراعي تحصيل الإيرادات لخزينة الدولة دون أن تضر بالمستوى المعيشي للأفراد، من خلال تنويع مصادر عوائد الضريبة بدلا من الاعتماد على ضريبة مفردة غير مباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة. والاعتماد قدر المستطاع على آليات ضريبية تحكمها قواعد محددة وغير اختيارية.
- أشارت النتائج السابقة إلى أن تحصيل الإيرادات الضريبية لا يتناسب مع النمو الاقتصادي. ومن بين الأسباب المعتبرة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وهي حالة تشهدها كثير من الدول العربية. حيث تصل نسبة هذا القطاع في بعض الدول العربية إلى نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم كبير جدا، يجعل نسبة معتبرة من الأموال والأنشطة غير خاضعة للضريبة، وإذا ما تم دمج الأنشطة غير الرسمية وإخضاعها للضريبة، بمختلف الامتيازات والتسهيلات فسينوع من القاعدة الضريبية ويحقق موارد إضافية لخزينة الدول العربية.
- ضرورة أن يتم تحصيل الضريبة الخاصة بالدخل من الأغنياء وفق سلم تدريجي يستهدف محاربة الاستهلاك المترف والتبذير في الموارد.
- نوصي بتفعيل رقمنة الإدارات الضريبية العربية، وذلك بتسهيل إجراء المدفوعات الضريبية إلكترونيا، وهو ما سيزيد من الفعالية وربح الوقت، وتبسيط العملية على المكلفين.
- لا ينبغي اعتبار التغييرات في الضرائب على أنها العامل الوحيد التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي نظراً لأن متغير الاقتصاد الكلي للنمو الاقتصادي يمكن أن تتأثر بالعديد من العوامل الحاسمة الأخرى . ومع ذلك، لا تزال السياسة المالية التي تنفذها الدولة ركيزة قوية في زيادة الموارد المالية العامة.
- يجب على واضعي السياسات معالجة العديد من القضايا لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال إصلاح النظام الضريبي. أولاً، ينبغي أن يرتبط التحول من الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة بزيادة في نمو دخل الفرد. ثانياً، إن تعديلات قوانين الضرائب وتعقيد الضرائب والإجراءات سيؤدي إلى تثبيط المستثمرين، وهو ما ينبغي مراعاته في إصلاح القوانين والتشريعات العربية. ثالثاً، يجب تطبيق نظام ضريبي أكثر بساطة وإجراءات شفافة حتى يجتذب الاقتصاد العربي الاستثمار ويتنافس في الأسواق الدولية.
- يمكن لصانعي السياسات إصلاح الهيكل الضريبي لصالح النمو على المدى الطويل من خلال معالجة أهمية ضرائب الاستهلاك والتعريفات الجمركية في سياساتهم، بدلاً من زيادة معدلات الضرائب. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لن يكون لجميع التغييرات في الهيكل الضريبي نفس التأثير على النمو.
- نظراً لأن الامتثال الضريبي منخفض في الدول العربية، ومن المتوقع هروب رأس المال في البلدان ذات المستويات العالية من الفساد، فإن الإصلاحات الضريبية بمرور الوقت ستكون مفيدة. علاوة على ذلك، مع توسع القوى العاملة في جميع أنحاء المنطقة العربية وتقلب أسعار النفط، سيؤدي تنفيذ نظام ضريبي متجدد إلى زيادة القاعدة الضريبية وتقليل عجز الحساب الجاري.
- تساعد التخفيضات الضريبية على خلق فرص عمل، كما يجب الحرص على تحرير القطاع الخاص وتشجيع ثقافة الشركات الناشئة startups. يمكن تحقيق ذلك من خلال الإعانات المالية للمؤسسات الجديدة أو التخفيضات الضريبية أو حملات التوعية. من المرجح أيضاً أن تؤدي الزيادة في الشركات الخاصة في القطاعات المتنوعة إلى زيادة التنوع الاقتصادي وتوفير مصادر دخل متعددة، بما فيها الإيرادات المتأتية من الضرائب.

المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1. أحمد موعش، طارق إسماعيل، موران يوسف، النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات، 2017.
2. أنور عباس ناصر، الضرائب ودورها في تعزيز إيرادات الموازنة العامة للدولة دراسة تحليلية للفترة 2003 – 2016، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث، 2018.
3. بريك راوية، دراسة قياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، 2016.
4. حامد عباس محمد المرزوك، محاضرة حول الآثار الاقتصادية للضرائب، كلية القانون، جامعة بابل، 2012.
5. حمزة العرابي، عادل مستوي، أم الخير البرود، أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر: رؤية تحليلية قياسية، مجلة معارف، العدد 20، جامعة البويرة، 2016.
6. حنان عبد الخضر، دراسة تحليلية لأثر السياسة الضريبية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد الثاني والعشرون، 2011.
7. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي، بيروت، 2008.
8. الصديق جعوان، إشكالية التهرب الضريبي في المغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية، الرباط، 2002.
9. صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ، أبوظبي أعداد متفرقة.
10. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2015.
11. طارق إسماعيل، الضرائب على الخدمات والأدوات المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات، 2020.
12. طارق إسماعيل، كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2019.
13. عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ، المجلد 16، العدد الأول، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2010.
14. عباس ناصر سعدون، دور الضرائب في دعم التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، الجزء الأول، 2017.
15. فاطمة عبد جواد، الضرائب ودورها في العملية الاقتصادية، مجلة الصباح، معهد الشيرازي الدولي للدراسات، العراق، العدد الثاني، 2007.
16. كنزة مجاهد، صلاح الدين ناصر غربي، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دور نوعية المؤسسات، النشرة المصرفية العربية- الفصل الثالث، 2016.
17. محمد خالد المهاني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 2، 2003.
18. الوليد بن طلحة، العدالة الضريبية، موجز سياسات: العدد الثالث، صندوق النقد العربي، مايو 2019.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

19. Adolfo Sachsida ,Tax and Growth in a Developing Country: The Case of Brazil, Discussion paper 211, Brasilia , July 2016.
20. Aghion, P., J. Cagé, U. Akcigit and W. Kerr, "Taxation, Corruption, and Growth", Working Paper, Harvard Business School, 2016.
21. Alex Cobham and Petr Jansky ,WIDER Working Paper 2017/55, Global distribution of revenue loss from tax avoidance, March 2017.

22. André Gbato, Impact of Taxation on Growth in Sub-Saharan Africa: New evidencebased on a New Data Set, International Journal of Economics and Finance; Vol. 9, No. 11; 2017.
23. Atkinson, A. B., Stiglitz, J. E. The design of tax structure: Direct versus indirect taxation. *Journal of Public Economics*, 6(1–2),1976.
24. Devereux, M. P., Lockwood, B., &Redoano, M. Do countries compete over corporate tax rates? *Journal of Public Economics*, 92(5–6),2008.
25. Diamond, P. A., Mirrlees, J. A. Optimal taxation and public production I: Production efficiency. *American Economic Review*, 61(1), 1971.
26. EPS-PEAKS, Taxation and Developing Countries, September 2013.
27. ESCWA Economic and Social Commission for Western Asia ,Fiscal Policy Review of Arab States 2019, United Nations Beirut, 2019 .
28. ESCWA, Tax policy in Arab countries, United Nations New York, 2014.
29. European Commission. Tax reform in EU member states: 2015 report. Directorate General for Taxation & Customs Union, Taxation paper no. 58,2015.
30. Hakim, T. A. Does goods and services tax stimulate economic growth? International evidence. *Journal of Business and Retail Management Research*, 10(3),2016.
31. HalitYanikkaya, TanerTuran, Tax Structure and Economic Growth: Do Differences in Income Level and Government Effectiveness Matter?, *The Singapore Economic Review*, 2018.
32. Heady, Christopher; Johansson, Åsa; Arnold, Jens; Brys, Bert; Vartia, Laura : Tax policy for economic recovery and growth, School of Economics Discussion Papers, No. 09,25, University of Kent, School of Economics, Canterbury,2009.
33. Heller, Peter S. Understanding fiscal space. IMF Policy Discussion Paper, No.4. Washington, D.C.:IMF, 2005.
34. International Monetary Fund. Fiscal policy and long-term growth. IMF policy paper, 2015.
35. Jaber F. & al Riyahi I. Comparative Study: Tax systems in Six Arab Countries, Arab NGO Network for Development, 2014.
36. Jens Arnold, Do Tax Structures Affect Aggregate Economic Growth? Empirical Evidence from a Panel of OECD Countries, OECD Economics Department Working Papers. No. 643,2008.
37. Jones. Sally M. "Principles of Taxation for Business and Investment Planning", the MC Graw Hill Irwin Company, 2005.
38. M. Hashem Pesaran& Badi H. Baltagi, "Heterogeneity and cross section dependence in panel data models: theory and applications

- introduction," Journal of Applied Econometrics, John Wiley & Sons, Ltd., vol. 22(2),2007.
39. Robert Mogielnicki ,The Arab Gulf States Institute , VAT in GCC :BanancingDomestic,Regional and International Interests,Washington,2019.
40. Metri Fayez Mdanat, ManhalShotar, Ghazi Samawi, Jean. Mulot, Talah S. Arabiyat, Mohammed A. Alzyadat, "Tax structure and economic growth in Jordan", Euro Med Journal of Business, Volume 13 Issue 1,2018.
41. OECD,Addressing the Tax Challenges of the Digital Economy,OECD/G20 Base Erosion and Profit Shifting Project, OECD Publishing,2014.
42. Paolo Dudine and Joao Tovar Jalles, How Buoyant is the Tax System? New Evidence from a Large Heterogeneous Panel, IMF Working paper, WP/17/4, 2017.
43. Patrick A. Imam and Davina F. Jacobs, Effect of Corruption on Tax Revenues in the Middle East,.IMF. WP/7/270,2007.
44. PCW, Paying Taxes 2020 report
45. Piketty, T. *Capital in the twenty-first century*. Cambridge: Harvard University Press,2014.
46. Raffaele Lagravinese, Paolo Liberati, Agnese Sacchi, Tax buoyancy in OECD countries: New empirical evidence, Journal of Macroeconomics, Volume 63, 2020.
47. Ramona - Mihaela Bazgan,The impact of direct and indirect taxes on economic growth: An empirical analysis related to Romania, Proceedings of the 12thInternational Conference on Business Excellence 2018.
48. Riskjell, Ole K. "A Fundamental Tax Reform in Norway." *Norwegian School of Economics, Master's Thesis* ,2014.
49. Rudolf Macek, The Impact of Taxation on Economic Growth: Case Study of OECD Countries, Review of Economic Perspectives. 14, Issue 4, 2014.
50. Sanchita Shekar, Taxation in the MENA region,Pluralist Economics Fellowship, 2018
51. Shahzad Ahmad & Maqbool H. Sial& Nisar Ahamad, "Indirect Taxes and Economic Growth: An Empirical Analysis of Pakistan," Pakistan Journal of Applied Economics, Applied Economics Research Centre, vol. 28(1),2018.
52. Stiglitz, J. E. The price of inequality: How today's divided society endangers our future. New York:W. W. Norton,2012.
53. Stoilova, D., Patonov, N. An empirical evidence for the impact of taxation on economy growth in the European Union. Tourism and Management Studies, 3,2013.
54. Westerlund, J.,Testing for error correction in panel data. Oxford Bulletin of Economics and Statistics,69(6),2007.

55. William G. Gale ,Effects of Income Tax Changes on Economic Growth, September 2014.